التكافؤ في الفرص التعليمية كممارسة تربوية يومية

التكافؤ في الفرص التعليمية هو موضوع أهمل إلى مدى كبير في الخطاب التعليمي الفلسطيني. أهمية الموضوع تكمن في سببين. السبب الأول متعلق بالتعددية الاجتماعية الكائنة في المجتمع الفلسطيني. السبب الثاني مرتبط بالعملية التعليمية نفسها أو الفرص المتاحة للفرد للوصول إلى تحصيل تعليمي متساو مع غيره بصرف النظر عن الاختلافات الطبقية، الاجتماعية والجغرافية وبصرف النظر عن كون الطالب ولدا أو بنتا. فإذا طرحنا موضوع التكافؤ من هذا المنظار، فنحن نتحدث بصورة أساسية عن مدى العدالة الاجتماعية التي يوفرها سلك التعليم للإنسان الفلسطيني أيا كان.

يمكن التحدث عن عدم التكافؤ في الفرص التعليمية على مستويين أساسيين. المستوى الأول، هو على الصعيد الرسمي الهيكلي لسلك التعليم. على هذا الصعيد نتحدث عن الاستثمارات في البنية التحتية" في الكفاءات المتعلقة بالمعلمين وبنية المناهج التعليمية. نتساءل إذن، إلى أي مدى تتيح هذه الاستثمارات التفاعل البناء مع عدم المساواة في الفرص التعليمية الموجود بين البنين والبنات؛ بين الريف، المخيم والمدينة وبين طبقات اجتماعية ومناطق جغرافية مختلفة؟ المستوى الثاني هو على صعيد ما يحدث في داخل المدرسة، وحجرة الصف خاصة. هنا نتحدث عن المناخ المتوفر للطلاب والمعلمين للتفاعل التربوي البناء، الإنساني. تشير الأبحاث الكثيرة إلى ان العملية التعليمية هي عملية عنيفة للغاية (بنية السلطة وإشكاليات التسلط التربوي في الوطن العربي، علي وطفة 1999) نحن لا نرى دائما هذا العنف، ولكن لنفكر في هذا التفاعل ما بين الطلاب والمعلمين، فهو تفاعل يمتد على مدى عدة حصص يوميا، وعلى مدار سنوات عديدة. فهم لا يلتقون بغرض التسلية. المعلمون يأتون باسم سلك أوسع يريد إحداث تغييرات جوهرية في سلوك وأنماط تفكير الطلاب. ليس واضحا تماما ودائما كيف يتم الوصول إلى النتائج المرغوبة. هذا وبالإضافة إلى أن البيئة المدرسية والصفية لا توفر بالضرورة ظروفا متساوية للمعلمين في مواقعهم المختلفة لأداء ناجع وفعال. الطلاب – كأفراد – موجودون، إذن داخل بيئة تعليمية بكل خصوصياتهم. نتساءل إلى أي مدى تتيح العملية التعليمية الفرصة لهذه الخصوصيات ان تنمي قدراتها بصرف النظر عن اختلافاتها؟. فهذا سؤال تصعب الإجابة علية. في الوقت نفسه يمكن الإشارة إلى أن المدرسة الفلسطينية بعيدة عن أي تفاعل إيجابي مع الاختلافات الاجتماعية بين الطلاب.

يمكن التحدث عن عدم التكافؤ في الفرص التعليمية على مستويين أساسيين: المستوى الأول، هو على الصعيد الرسمي الهيكلي لسلك التعليم.

من هذا المنطلق، اذن. نتحدث عن التكافؤ في الفرص التعليمية كبعد متعلق بالوعي الاجتماعي للمعلمين، هذا من ناحية، وبقدرتهم على الاستماع لأصوات طلابهم ـ وخاصة تلك الأصوات المهمشة، والتحاور معها، من الناحية الثانية (انظروا بو بكري، التربية والحرية– 2000، ص 129–134). بمفهوم آخر، عدم المساواة في الفرص التعليمية مرتبط ارتباطا مباشرا ـ ليس فقط بالاستثمارات الهيكلية كما أسلفنا، ولكن أيضا بالفعل التربوي

اليومي، المتراكم عبر اللحظات، في قلب حجرة الصف، ومما يفرزه من تصورات متبادلة، تصورات للغير وتصورات لقدرات الطلاب. قدرة المعلمين على العطف والتسامح والتساؤل الذاتي بالنسبة للقرارات المتخذة تجاه طلابهم تصبح شرطا أساسيا لبناء الفعل التربوي.

تنمية التكافؤ في الفرص التعليمية في المدرسة الفلسطينية تتطلب التفكير بالأبعاد الاجتماعية للمناهج وطرق التدريس، مدى عدالتها ومدى تبعيتها الفكرية. كما وتتطلب التفكير في قدرة المعلمين على بناء نظرة متجددة لدورهم الاجتماعي. فإذا نظر المعلمين لأنفسهم كحراس المناهج والمعرفة فستهمش قدرتهم على التفاعل مع الإشكاليات الاجتماعية والسياسية التي تنصب داخل الصف. بالتالي تصبح العملية التربوية امتدادا واستمرارا لعدم عدالة أوسع. لذلك – فمن أجل إحداث تغيير ذي معنى، فلا بد من الحديث عن وعي المعلمين للبعد الاجتماعي والسياسي لمهنتهم. من المنطلق ذاته يجب ان نعيد صياغة مفهوم المدرسة ـ كمساحة اجتماعية متعددة الانتماءات والأصوات، أنماط إدارتها ومكانتها الاجتماعية. فالمعلمون وممارساتهم جزء من معادلة أوسع يتفاعل فيها شركاء دور آخرون.

من خلال هذه الصياغة المجددة للممارسة التربوية في إطارها الأوسع يمكننا البدء في الإجابة على التساؤلات لغايات العملية التربوية كما يطرحها بو بكري «كيف يمكن تجسيد المقاصد البيداغوجية في اليومي؟ وكيف يمكن إرجاع الأفعال اليومية إلى الغايات التي تحملها هذه الأفعال وتكرس نفسها لها؟» ص 124. إن ضمان التكافؤ في الفرص التعليمية يستند إذن إلى تساؤل مستمر حول عدالة وإنسانية الممارسة التربوية اليومية ومدى انخراطها التراكمي في صنع مجتمع عادل يجد فيه كل فرد مكانته وحريته.

ومن هنا فإن مداخلة د. ماكنيف مهمة جدا لأنها تطرح موضوعة الوعي المهني قبل كل شيء وقبل مهارة التدريس أيضا. فالمعلم كإنسان وكمهني يجب ان يكون واعيا لما يترتب على القرارات التي يأخذها فيما يخص طلابه.

لا أحد يستطيع أن ينكر أن هناك مستوى تفاعليا يحدث يوميا في كل صف، في كل مدرسة، وفي كل موقع ينقل الطلاب تصورات عن أنفسهم، وهذه التوقعات التي تنقل عن طريق الكلام، وطريقة التصرف وطريقة الإجابة، وطرح الأسئلة تعطي للطلاب فكرة عن أنفسهم، يجب الانتباه إلى أن هذه المسيرة التعليمية لا تقتصر على عام دراسي بل هي تستمر لعدة سنوات، ولها منتوج تراكمي في مجال التصور الذاتي الذي يبنيه الطلاب.

المستوى الثاني هو على صعيد ما يحدث في داخل المدرسة، وحجرة الصف خاصة.

■ ■ ■

إن ضمان التكافؤ في الفرص التعليمية يستند إذن إلى تساؤل مستمر حول عدالة وإنسانية الممارسة التربوية اليومية ومدى انخراطها التراكمي في صنع مجتمع عادل يجد فيه كل فرد مكانته وحريته.

بمفهوم آخر، نحن كمعلمين، نصنع عدم المساواة كجزء لا يتجزأ من عملنا، وفي حالة اقتصار تدخلنا على أن لدي شهادة تأهيل تسمح لي بممارسة مهنة التعليم، وأعرف كيف تحضر خطة الدرس، واستعمل المجسمات بصورة صحيحة، وأعرف طرق التدريس عبر المجموعات...، ولكن دون التطرق إلى القيم الأساسية، ومنها القدرة على الاستماع (الاستماع لأصوات، أحيانا تكون أصواتا خفية). والقدرة على العطف والتسامح والنقد الذاتي، والتساؤل الذاتي المستمر حول صحة موقفي كمعلم.

لقد بدأت د. ماكنيف مداخلتها بالقول ليس هناك حقيقة بل هناك أفكار، ونبني الحقيقة من الأفكار، ونحن كمعلمين نقع في الخانة نفسها، ولا نشذ عن القاعدة، فنحن كمعلمين ندخل إلى الصف، ونعمل هناك وقتا طويلا. لقد أجري العديد من الأبحاث التي حاولت البحث في كيفية نظر المعلمين لأنفسهم، فوجدوا، بصورة عامة، أن المعلمين ينظرون إلى أنفسهم كمجسدين للحضارة والحقيقة في حجرة الصف، فهم الحراس؛ يدخلون إلى الصف ومهمتهم أن يتفحصوا إلى أي مدى تمكن الطلاب من الارتقاء إلى المستوى المطلوب من النجاح كي

يكونوا جزءا من الحضارة أو أن يكونوا خارجها ؟.

الاقتراح الذي أقدمه يتمثل في أن هناك إمكانية للتغيير إذا ما كنا واعين، كمدرسين، للأبعاد الاجتماعية لطرق تدريسنا وقراراتنا وأفكارنا وللفرضيات الأساسية التي تستند إليها طرق التدريس التي نتبعها في حجرة الصف، وإلى أي مدى هي عادلة؟ وإلى أي مدى هي تتيح فرصا متكافئة للبنين والبنات، ولأشخاص ينتمون إلى خلفيات اجتماعية ومواقع جغرافية مختلفة؟ إلى أي مدى تسمح طريقة التعليم التي أتبعناها للطلاب في التعبير عن أنفسهم؟ إلى أي مدى نستمع قبل أن نحكم؟

إذا ما فكرنا من ناحية سسيولوجية، فإن المعلمين هم سلطة غريبة من نوعها، سلطة تتضمن السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية معا، وفي كثير من الأحيان فإن عملية التدريس في الصف، كما تعرفونها، تمثل محكمة ميدانية مستمرة، حيث تمارس السلطات الثلاث معا. ومن هذا المنطلق فإن التكافؤ في الفرص التعليمية لا يرجع فقط إلى توزيع أكثر عدالة في الموارد المادية بل هو يحتاج أيضا إلى تغيير ذاتي، نظرة متجددة للمعلمين من قبل ذواتهم، ونظرة متجددة لدورهم الاجتماعي، فهم حين يدخلون إلى غرفة الصف ليسوا محايدين، وإن لم يكونوا واعين لذلك، فهم يجيئون باسم المنهاج، واسم المعرفة، ولكن ما هو المنهاج؟ وما هي تلك المعرفة في تلك الكتب المدرسية؟ من صنعها ؟ فإذا لم يكن المعلمون واعين لهذا البعد، ونظروا لأنفسهم على أنهم حراس المنهاج وحراس النظام، فهم في حقيقة الأمر ينسون إشكاليات اجتماعية أوسع، وفي هذه الحالة لا يستطيعون أن يقوموا بدور فعال في عملية تحرر الذات أو تحرر الغير. وبالتالي فإن العملية التعليمية تصبح استمرارا لقمع أوسع هو موجود على أصعدة مختلفة في المجتمع. لذلك فإننا من أجل إحداث تغيير حقيقي، لا بد من الحديث عن معلمين واعين، فعالين، مستمعين، وهؤلاء المعلمون لا يستطيعون استعمال هذه الحرية في التفكير إذا ما استمروا في العمل في إطار صارم جدا. ولذلك فإننا حينما نتحدث عن لقاء بين الطلاب والمعلمين، لقاء يكون فيه التحرر المتبادل جزءاً من هذه المعادلة، علينا ان نتحدث أيضا عن نظرة متجددة للبنية الهيكلية للنظام التعليمي، وبخاصة المدرسة كإطار يحصل فيه هذا التفاعل، ومن المفيد العمل من أجل صياغة جديدة لمفهوم المدرسة ونمط الإدارة ودور المدير ... فنحن لا نستطيع الحديث فقط عن طرف واحد في المعادلة المتمثل في ارتقاء وعي المعلمين، ولكن يجب أيضا العمل على تغيير متجدد في الإطار التربوي، وعدم تقوقعه في أنماط شديدة وصارمة كي يتمكن المعلمون من التعبير عن قدراتهم المتجددة في مجال عملهم. وبهدف تحقيق الأماني الاجتماعية المرتبطة بالمدرسة. فإلى أي مدى نريد للمدرسة ان تكون استمرارا لرواسب تاريخية أو نريدها وسيلة تستجيب لمتطلبات الحاضر والمستقبل، فالمعلمون هم جزء من هذه المعادلة، ولكن وجود معلمين واعين وقادرين على الاستماع هو شرط أساسي في كل هذه المعادلة، ولكنه ليس الشرط الوحيد.

إذا ما فكرنا من ناحية سسيولوجية، فإن المعلمين هم سلطة غريبة من نوعها، سلطة تتضمن السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية معا

من المهم أيضا أن نفهم بأن هناك دورا لكل واحد من المشاركين والمشتركين في العملية التعليمية في التأثير على ما ينتجه هذا النظام التربوي

ولو حاولنا النظر إلى ما يجري في الواقع الآن عبر هذا المنظار، فإننا سنجد أن معظم الحديث الذي يجري حول السياسات التربوية الفلسطينية يقتصر على: إيجاد مناهج جديدة، وعلى صنع النسيج الهيكلي للوزارة نفسها وبناء المدارس، إن هذا مهم، ولكن من المهم أيضا أن نفهم أن هناك دورا لكل واحد من المشاركين والمشتركين في العملية التعليمية في التأثير على ما ينتجه هذا النظام التربوي. وعبر هذا اللقاء بين ما هو هيكلي، وبين ما يجري في حجرة الصف، فقد نتمكن من تكوين مدرسة قادرة على تحرير الفرص من قيودها، وتحرير العملية التربوية من نسخها للفوارق الاجتماعية.

د. أندريه مزاوي